SA 4530

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844

Website: www.africa-union.org

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الثامنة

ياوندي، الكاميرون، 11-15 أبريل 2011

LSC/EXP/6 (VIII)

الموضوع: "تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل"

إطار المواءمة والتنسيق لنظام معلومات سوق العمل في أفريقيا

مقدمة:

1. يركز إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004 بشأن تعزيز العمالة والحد من الفقر بصورة خاصة على أنظمة المعلومات في سوق العمل وينصان على توفير فرص العمل ومبادرات الحد من الفقر كمؤشرات في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. ويقر الأطر الإقليمية المتكاملة لسياسات العمالة بالإجماع بأوجه القصور في نظم معلومات العمل في البلدان الأفريقية وما ينتج عن ذلك من مشاكل تتعلق بتخطيط ورصد وتقييم سياسات العمالة لجميع أصحاب المصلحة في سوق العمل.
2. لأغراض صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تعزيز العمالة بطريقة مستدامة ورصد وتقييم أدائها، فإن من الضروري إيجاد نظام معلومات فعال ومنسق لسوق العمل. إن استخدام المفاهيم المشتركة في مختلف المصادر يساعد على تأمين المقارنة عندما يتم الاعتماد على مصادر متعددة لتغيير أنماط النشاط الاقتصادي. تساعد نظم منسقة موثوق بها ومنتظمة لمعلومات العمل على رصد الوضع الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وسياسات التوظيف ودعم الدخل والبرامج الاجتماعية لصالح الفئات المستضعفة والمهمشة.
3. أخذا في الاعتبار هذا التحدي الأساسي، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورشة عمل حول بناء القدرات والتخطيط الخاص "**لمواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل في أفريقيا**" في أديس أبابا، يومي 14 و 15 ديسمبر 2010. وعقب ورشة العمل هذه، وأعمال تشاورية أخرى مع أصحاب المصلحة، قامت مفوضية الاتحاد الإفريقي بوضع مشروع "إطار لمواءمة وتنسيق سوق العمل". ويقدم المركز الإقليمي لغرب إفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للمفوضية في وضع قائمة الحد

الأدنى من مؤشرات العمل والعمالة والتدريب المهني والفني وإعداد خطة العمل لإجراء مسح منسق لقوة العمل.

ثانيا– **الخلفية**:

4. يدعو إعلان واجادوجو لعام 2004 حول تعزيز العمالة والحد من الفقر إلى "دمج المبادرات حول توفير فرص العمل والحد من الفقر كمؤشرات للآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للنيباد". ومن جهة أخرى، تسعى خطة عمل واجادوجو إلى "تعزيز جمع البيانات وتحليلها وكذلك نظم معلومات سوق العمل". في إطار إستراتيجية "إعداد قاعدة بيانات وطنية حول العمالة والفقر وتحديثها بشكل مستمر" (المجال ذو الأولوية 6، الإستراتيجية 3، العمل الموصى به 6). وعلاوة على ذلك، تكلف آلية المتابعة مفوضية الاتحاد الإفريقي "بجمع وتوثيق المعلومات من البلدان ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وإجراء الدراسات والبحوث المتعددة التخصصات وأوضاع تقييم العمالة والحد من الفقر" (الفقرة 12، أ، 4).
5. هناك توافق بشأن ما ينبغي القيام به للتغلب على العجز في نظم معلومات سوق العمل. حدد الاجتماع الـــ11 لإقليم أفريقيا لمنظمة العمل الدولية (أديس أبابا، 2007) هدفا هاما لعام 2015: ينبغي أن تكون جميع الدول الأعضاء قادرة على توفير بيانات إحصائية أساسية سنوية حول حجم وتركيبة القوى العاملة. تنص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 160 والتوصية رقم 170 على العناصر اللازمة لوصف وفهم وتحليل وتخطيط دور العمالة في الاقتصاد الحديث ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق العمالة المنتجة.

6. يقوم الشركاء الدوليون بتقديم المساعدة الفنية. يتضمن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المدعوم من أسبانيا حول "توظيف الشباب والتماسك الاجتماعي" عناصر مخصصة لتعزيز القدرة المؤسسية للمكتب الوطني للإحصاءات. وتشمل البلدان المستفيدة ملاوي وليسوتو وكينيا وموزمبيق. ويتم تنفيذ العنصر من خلال (1) تدريب الموظفين الفنيين على جمع وإنتاج البيانات وإحصاءات العمالة (2) دراسات حول إحصاءات العمالة (3) تعزيز قدرة الهياكل لإنتاج الإحصاءات (4) نشر أفضل الممارسات. هناك عنصر آخر حول التدريب والتعليم المهني والفني.
7. يشدد التقرير الشامل الأول لعام 2009 عن متابعة تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو على نقاط الضعف الخاصة بنظام معلومات سوق العمل وضرورة مواجهة هذه النواقص إذا ما أريد أن يكون تخطيط سياسة العمالة الرصد والتقييم فعالا.
8. خلال الاجتماع الأخير لوزراء منظمة سادك المسؤولين عن العمالة والعمل والشركاء الاجتماعيين (29 و30 أبريل 2010، مابوتو، موزمبيق)، أكدت سادك على رغبتها في "وضع نظم معلومات لسوق العمل بهدف مواجهة التحدي المتمثل في نقص نظم معلومات لسوق العمل إلى جانب استطلاعات سوق العمل غير المنتظمة، مما يحد من زيادة القدرة على صياغة السياسات الفعالة والتخطيط". ويتم حاليا إعداد مشروع نموذج لنظم معلومات سوق العمل، وسوف يتضمن مقترحات بشأن ما يلي: (أ) صياغة نظام معلومات سوق العمل المطلوب لمنطقة سادك (ب) إنشاء قواعد بيانات وآليات نشر (ج) متطلبات بناء القدرات لتفعيل نظم معلومات سوق العمل في الإقليم. وقد التزمت مجموعات اقتصادية إقليمية أخرى باتخاذ المبادرة نفسها ومنها (الإيكواس). وتخطط مجموعة شرق إفريقيا لإجراء مسح إقليمي للقوى العاملة على أساس استبيان منسق.

9. تجدر الإشارة إلى أنه خلال الاجتماع المشترك الثالث لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط الإنمائي تم الإعراب عن بالغ القلق إزاء أوجه القصور والنقص في معلومات سوق العمل في القارة.

ثالثا– **تحديد إطار طريق المضي قدما نحو نظام منسجم ومنسق لمعلومات سوق العمل في أفريقيا:**

ألف: مشاورة حول تحديات وآفاق نظام منسق لمعلومات السوق:

10. سعيا للتغلب على المعوقات المذكورة أعلاه، نظمت مفوضية الاتحاد الإفريقي ورشة عمل في ديسمبر 2009 في أديس أبابا شارك فيها خبراء إفريقيون من أجل التوصل إلى فهم أفضل لتحديات ومقترحات الاستراتيجيات لتخفيف آثارها على أداء سوق العمل في أفريقيا.

11. دارت المناقشات حول (1) تحديات ومقتضبات وآفاق إحصائيات ونظم معلومات منسقة لسوق العمل في أفريقيا (2) لمحة عامة عن المعايير الدولية لمنظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات العمل واستخدامها في تطوير إحصاءات عمل وطنية (3) إحصاءات وقياسات الإنتاجية: التحديات والمتطلبات والآفاق (4) مؤشرات العمل اللائق (منظمة العمل الدولية) (5) التوصل إلى توافق حول الاقتراح لوضع مؤشرات رئيسية ذات أولوية ومعلومات معايير سوق العمل في الإقليم الأفريقي على أساس نظري ومنهجي وفقا للمبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية وتجربة مكتب إحصاءات البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية (6) منهجية الإنتاج وتحليل ونشر معلومات سوق العمل و(7) مسائل إدارة بيانات التوظيف.

12. تم تحديد نقاط الضعف المؤثرة على صيانة وإدارة نظم معلومات سوق العمل في الدول الأعضاء وتشمل ما يلي: (1) الغياب النسبي للتمويل المحلي (75% يأتي من مصدر خارجي في مالي) (2) الإنتاج غير المنتظم وغير الكافي لمعلومات سوق العمل (3) عدم وجود معايير لمعلومات سوق العمل والإحصاءات ومراقبة الجودة والمشاريع ومرجع المؤسسات (4) نقص القدرات على تحليل البيانات الموجودة واستخدامها في صياغة السياسات والبرامج. وتتعلق المعوقات الأخرى بضعف التنسيق بين مقدمي معلومات سوق العمل والاتصالات والمعلومات المقيدة والمحدودة من خلال وسائل الإعلام وضعف القدرة على معالجة البيانات من أجل تسهيل وصول المستخدمين وصناع القرار والمؤسسات البحثية إليها.

13. كما هو الحال بالنسبة لعدد قليل من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، توفر موريشيوس نموذجا لإنتاج وتحليل ونشر إحصاءات العمل. وتتمثل المصادر الرئيسية لمعلومات سوق العمل في المسح المستمر والمتعدد الأغراض لعينات ويضم وحدة دائمة حول خصائص قوة العمل والتعداد السكاني كل عشر سنوات ومسح العمالة والأرباح (في مارس من كل عام) والمسح الربع السنوي لعينات التوظيف والعائدات وساعات العمل وتعداد الأنشطة الاقتصادية مرة واحدة كل خمس سنوات، ومسح الإنتاج السنوي وتقديرات الإنتاجية (الحسابات الوطنية). ويتم استكمالها بمصادر ثانوية مثل العاطلين عن العمل المسجلين في دائرة العمل بوزارة العمل وسجل الرواتب في الوزارات والدوائر الحكومية والشركات المسجلة في سجل الشركات وأصحاب التراخيص والتصاريح العملية من مجالس المقاطعات والبلديات. تقوم موريشيوس أيضا بجمع المؤشرات حول معدل الأجور حسب فئات الصناعات على أساس ربع سنوي.

14. يتم نشر إحصاءات العمل من خلال المنشورات المدرجة أدناه والتي متاحة أيضا على موقع منظمات المجتمع المدني: (1) المؤشر الاقتصادي والاجتماعي لقوة العمل والعمالة والبطالة (كل ثلاثة أشهر بفارق زمني مدته 3 أشهر) (2) المؤشر الاقتصادي والاجتماعي حول مسح العمالة والأرباح في مارس (كل سنة بفارق زمني مدته 5 أشهر) (3) مؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعدل الأجور (كل ثلاثة أشهر بفارق زمني مدته 3 أشهر) (4) خلاصة إحصاءات العمل (كل سنة بفارق زمني مدته 5 أشهر). تشترك موريشيوس في المعيار العام لنشر البيانات لصندوق النقد الدولي منذ عام 2000. ويتوقع البلد الارتقاء إلى المتطلبات الأكثر صرامة للمعيار الخاص لتعميم البيانات لصندوق النقد الدولي بحلول نهاية العام المقبل. يقوم صندوق النقد الدولي بتقييم الإحصاءات المقدمة من منظمات المجتمع المدني بشكل منتظم من خلال التقرير عن الامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك.

15. ستواجه عملية المواءمة تحديات رئيسية متعلقة بسعة نطاق سوق العمل التي يهيمن عليها الاقتصاد الريفي وغير الرسمي. وتتعلق التحديات الأخرى بتنوع برامج الدعم الدولية غير المنسقة وتفتت أنواع ومصادر معلومات سوق العمل والخلافات حول المفاهيم والتعريفات والمصطلحات الخاصة بمعايير منظمة العمل الدولية وإدارة الفجوة في ظل ضعف هياكل إحصاءات العمل، وتمويل الفجوة.

16. شملت التوصيات الرئيسية الصادرة عن ورشة العمل ما يلي: (1) وضع إطار لتنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل مع فريق عمل فني، (2) تحديد وتنسيق الأهداف والمؤشرات الرئيسية لمعلومات سوق العمل (3) الدعوة من أجل تعزيز ومواصلة الإرادة والالتزام السياسي بمعلومات سوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية (4) تعزيز المؤسسات الوطنية لمعلومات السوق مع وحدة تنسيق

قوية تعمل على أساس مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي (5) تحسين الإدارة وصولا إلى تنسيق وزيادة تمويل نظم معلومات سوق العمل على أساس أكثر ديمومة و(6) تطوير فضاء لإقامة الشبكات وتبادل الخبرات وذلك باستخدام مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة الفنية بين بلدان الجنوب.

17. علاوة على ذلك، أُقترح إنشاء آلية لتنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل استنادا إلى مؤشرات وأهداف مختارة ذات أولوية، ومعايير منظمة العمل الدولية، ومبادئ ميثاق الاتحاد الإفريقي للإحصاءات مع تحديد الأدوار والمسؤوليات والمستويات الوطنية والإقليمية والقارية وذلك بدعم من الشركاء الدوليين.

باء: مشروع إطار تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل

أ) **الغاية:**

18. إن الغاية من المشروع هو تحسين عمليات وضع ورصد وتقييم سياسات العمل والعمالة في أفريقيا.

ب) الأهداف:

19. تتمحور أهداف إطار تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل حول ما يلي:

1) تحديد مجموعة من المؤشرات الرئيسية للعمل/العمالة ذات الصلة لمتابعة خطة عمل واجادوجو 2004؛
2) تيسير المواءمة والتنسيق والتماسك في جمع بيانات العمل والعمالة ومعالجتها وتحليلها ونشرها على جميع المستويات،
3) ضمان الإنتاج المنتظم لإحصاءات منسجمة ومنسقة حول العمل كما هو محدد في البند المذكور أعلاه (1)؛

4) زيادة وعي ووصول جميع أصحاب المصلحة إلى بيانات موثوق بها وميسورة التكلفة ودقيقة حول العمل/العمالة،

5) وتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية لنظم معلومات سوق العمل للدول الأعضاء.

ج) <u>النتائج</u>

- تشجيع إنشاء آلية قارية لمواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل؛
- تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل في البلدان النموذجية/المؤيدة وفقا لإطار تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل للاتحاد الإفريقي
- تعزيز الشراكة من أجل توفير نظم مستدامة ومنسجمة ومنسقة لمعلومات سوق العمل في أفريقيا؛

د) <u>المخرجات</u>

- مواءمة مفاهيم وتعريفات وأهداف ومنهجيات نظم معلومات سوق العمل واختبارها في بلدان رائدة؛
- إنتاج معلومات قارية ومنسقة لسوق العمل وتحليلها ونشرها واستخدامها في صياغة السياسات والرصد التقييم؛
- آليات آمنة وطويلة الأجل لتمويل نظم معلومات سوق العمل.

دال– نهج التنفيذ: أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين

1. <u>المبادرات الوطنية</u>:

20. ينبغي القيام بجهود واستثمارات كبيرة على مستوى النظام الوطني لمعلومات سوق العمل كخطوة أولية لعملية المواءمة. تتحمل الدول الأعضاء المسؤوليات التالية:

أ. لتوضيح وتحسين بيانات التعليم والتدريب المهني والفني في نظم معلومات سوق العمل من خلال تطوير القدرة التحليلية على تقييم النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل وتوفير معلومات لمسار تعليمي ومهني خصيصا للشباب؛

ب. ضمان التمويل ونظم معلومات سوق عمل فعالة من حيث التكلفة؛

ج. إجراء مراجعة لهيكل النظام الوطني لمعلومات سوق العمل وإنشاء وحدة وطنية متكاملة لتنسيق ومواءمة نظام معلومات سوق العمل على أساس مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي؛

د. تحسين الوعي وتعميم معلومات سوق العمل؛

ه. وضع دليل للمفاهيم والتعاريف والمصطلحات والمنهجيات المستخدمة لنظام معلومات سوق العمل.

21. يمكن للدول الأعضاء وضع وحدات وطنية متكاملة لتنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل على أساس روح الحوار الاجتماعي. سيتولى هذا الهيكل مهمة تنسيق نظام معلومات سوق العمل والتدخل كآلية تشاور رسمية بشأن جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل التي تلبي احتياجات المستخدم. وسوف تشمل الوزارات المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني والزراعة والاقتصاد غير الرسمي/الحرف اليدوية والتجارة والخدمة المدنية والمالية، الخ..). ويقترح، حيثما وجدت، أن تلعب المؤسسة الوطنية القطاعية للمتابعة أو الهيكل الوطني للحوار الاجتماعي دور وحدة التنسيق والمواءمة لمعلومات سوق العمل.

22. ينبغي الاعتراف بوحدة التنسيق من قبل جميع أصحاب المصلحة وقبول وظيفتها الرقابية. وستضطلع، بشكل استباقي، بالدور القيادي وستقوم بتوفير اتجاه

استراتيجي الواسع اللازم لإدارة وتنسيق سياسة البلاد العامة في مجال معلومات سوق العمل. وينبغي أن تعمل للحد من تأثير التجزئة على سبيل المثال عن طريق لعب أدوار كمركز لتبادل المعلومات حول البحوث والدراسات بشأن سوق العمل، التي تجريها الجهات المعنية الرئيسية العامة والخاصة، وبالتالي تحديد وملء الفجوات الحرجة في معلومات سوق العمل.

2. <u>المبادرات الإقليمية</u>:

23. يمكن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بمواءمة معلومات سوق العمل:

أ. جمع وتوحيد التقارير التحليلية الوطنية لمعلومات سوق العمل ووضع صحائف وثائق ومواجيز وطنية لسوق العمل. وينبغي أن تكون هذه البيانات بمثابة مساهمة دائمة في المؤتمرات الإقليمية النظامية للوزراء المسؤولين عن العمل والعمالة والمالية والاقتصاد والتعليم والتدريب المهني والزراعة والشباب والخدمة المدنية. وينبغي أن ترسل إلى البنك المركزي الإقليمي لإدراجها في تحليله للأداء الاقتصادي في المنطقة.

ب. إجراء أنشطة تبادل/تقاسم، بما في ذلك من خلال تسهيل/تنظيم اجتماع لخبراء الدول الأعضاء في إحصاءات العمل كل سنتين وبناء الشبكات الإقليمية؛

ج. رصد وتعزيز أدوار ومسؤوليات وآليات البنوك المركزية في نظم معلومات سوق العمل؛

د. تعزيز قدرات نظم معلومات سوق العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني.

3. أدوار مفوضية الاتحاد الإفريقي (المرجع: مجال الأولوية 6، الاستراتيجية 3، والإجراء الموصى به 3)

أ. وضع القاعدة المؤسسية لدعم تنفيذ المشروع من خلال إنشاء لجنة توجيه وفريق عمل فني؛

ب. إعداد مؤشرات وأهداف ومنهجيات متفق عليها حول العمالة والفقر على المستوى القاري، مع الأخذ في الاعتبار المجالات ذات الأولوية الـ11 من خطة عمل واجادوجو لعام 2004 كأداة لمتابعته وآلية للرصد والتقييم على أن تشمل المبادرات حول توفير فرص العمل والحد من الفقر كمؤشرات للآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للنيباد؛

ج. تقييم وتنسيق مختلف مبادرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والجهات المانحة بغية تعزيز مواءمتها مع النظام القاري لمعلومات سوق العمل ومراجعة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمعلومات سوق العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

د. جمع وتوثيق ونشر المعلومات من البلدان ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية (بما في ذلك من خلال مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

ه. التكليف بإجراء دراسات وأبحاث متعددة التخصصات في إطار برنامج الأبحاث، بما في ذلك تنسيق برنامج بحثي حول سوق العمل القطاعية حول الرعاية الصحية والتعليم؛

و. إجراء أنشطة الدعوة، بما في ذلك البرلمان الأفريقي وأمانة النيباد والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي؛

4. <u>أدوار الشركاء الدوليين</u>:

أ. تقديم المساعدة الفنية والدعم المالي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في جهودها من أجل التوصل إلى نظام منسق ومنسجم لمعلومات سوق العمل؛

ب. تحديد النتائج والشروط المتوقعة والشروط اللازمة لنجاح تنفيذ الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها بصورة مشتركة خلال الفترة 2010–2012.

5. <u>التعاون الفني: منبر إفريقيا لخبرات نظام معلومات سوق العمل</u>:

24. من المتوقع إطلاق دينامية لبرنامج تعاون فني للدول الأعضاء الإفريقية مع خبرة متقدمة في نظم معلومات سوق العمل، تكون بمثابة محركات لتنفيذ المشروع (قائمة الهياكل والخبراء والعناوين وحقيبة الخبرة). وسيتم إجراء دراسة استقصائية لتحديد القدرات الفنية للدول الأعضاء واحتياجات المساعدة التقنية لتلك الدول الأعضاء التي هي في حاجة للدعم. ضمن دول أعضاء أخرى، يعتبر أن موريشيوس وغانا وتونس وجنوب إفريقيا ومالي ونيجيريا، ستحصل على خبرة فنية متقدمة لدعم الدول الأعضاء الأخرى في تحسين نظمها لمعلومات سوق العمل.

ج. الحد الأدنى لقائمة مؤشرات التوظيف والعمل والتدريب المهني والفني وخطة عمل لتحقيق دراسة استقصائية منسقة حول قوة العمل

25. بدعم من مكتب غرب أفريقيا الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في داكار، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد قائمة الحد الأدنى من مؤشرات العمل والعمالة والتدريب المهني والفني مؤشرات فضلا عن خطة عمل لإنتاج إحصاءات عمل منسقة. تم وضع المؤشرات وقاموس المفاهيم والتعاريف والجوانب المنهجية.

وقد اقترحت لائحة من 5 إحصاءات أساسية للعمل، و19 مؤشرا خاصا بالعمل اللائق و11 مؤشرا للتدريب المهني والفني. وبالنسبة لكل مؤشر، تم تقديم معلومات حول الأهمية والتعريف والهدف وطريقة الحساب والبيانات المطلوبة ومصدر البيانات ونوع التمييز والتفسير ومعيار الجودة وحدودها.

26. تتطلب خطة العمل لإنتاج إحصاءات عمل منسقة (1) اعتماد قائمة الحد الأدنى من مؤشرات العمل والعمالة والتدريب المهني والفني (2) التوعية بشأن فائدة مؤشرات العمالة والعمل والتدريب المهني والفني في إحصاءات العمالة والحد من الفقر وسياسات التدريب (3) تدريب العناصر الفاعلة على جمع ومعالجة ونشر البيانات (4) المساعدة في إنتاج معلومات لسوق العمل (5) تنظيم ونشر البيانات على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية و(6) ضمان استدامة إنتاج إحصاءات العمل وإنشاء نظم معلومات سوق العمل. وقد تُرجمت هذه المحاور في مصفوفة من الإجراءات الموصى بها مشفوعة بالمسؤوليات والجدول الزمني.

رابعا- **<u>طريق المضي قدما بخصوص إنشاء نظم معلومات لسوق العمل في أفريقيا</u>:**

أ. إن الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مدعوة إلى تنفيذ مشروع تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل بدعم من الشركاء الدوليين؛

ب. ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي وضع إطار منطقي لمشروع تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل والبحث عن موارد للتنفيذ؛

ج. ينبغي إجراء مسح منسق للقوى العاملة بحلول عام 2013 في إطار التنسيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.